

## هذه التجربة

### هيئة التحرير

مع صدور هذا العدد من نشرة "تعليم حر"؛ نكون قد شارفنا على إنهاء هذه المرحلة من مشروع مناصرة الحقوق التعليمية، الذي نفذه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدعم من ممثلية إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، على مدار عام كامل تقريباً. وعندما نقول هذه المرحلة، فلأن مدة المشروع انتهت، ولأن إدارة المركز تسعى، منذ فترة، لتجديد العمل في هذا المشروع الهام، أو البحث عن مصادر تمويل أخرى له، نظراً للأهمية التي اكتسبها أثناء التنفيذ، ومطالبات الفئات المستهدفة باستمرار العمل فيه، وتجديده.

كانت نشرة "تعليم حر"؛ وهذا العدد العاشر منها، حلقة في سلسلة مشروع مناصرة الحقوق التعليمية، الذي حفل بعشرات ورشات العمل والندوات، التي نظمها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في معظم المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مواقع مختلفة كالمدين والقرى والمخيمات. في الجامعات، والكليات المجتمعية المتوسطة، والمدارس والتجمعات والأندية الثقافية. وشارك فيها مئات الأشخاص من الفئات المستهدفة، كطلاب الجامعات والمعاهد والمدارس، وأساتذتهم، على مختلف مشاربهم وتوجهاتهم وثقافتهم المتنوعة. وفي أعدادها العشرة، سعت النشرة إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها مبدأ الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية، وتسليط الضوء عليه. كما تناولت العديد من المحاور التي تمس جوهر النظام التعليمي الفلسطيني، بجرأة وموضوعية، ومن وجهة نظر تقدمية، سواء في مراحل التعليم الأولى، أو المتوسطة، أو العليا. وخلال ذلك أعطت النشرة مجالاً للأطراف المعنية كافة للإدلاء برأيها، ومواقفها تجاه القضايا المطروحة، بغض النظر عن مدى استجابة هذه الجهة أو تلك للمشاركة حيثما طلب منها ذلك.

غني عن القول أن مشروع مناصرة الحقوق التعليمية ينطلق أساساً من أرضية مبدأ الحق في التعليم، وبالتالي فإن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان أولى قضية الدفاع عن هذا الحق، بغض النظر عن الجهة التي تنتهكه، أو الجهة التي يقع عليها الانتهاك، أهمية خاصة. وفي الحالة الفلسطينية فإن الأمر يظل أكثر تعقيداً، حيث تتواجد سلطتان على الأرض الواحدة، السلطة الوطنية الفلسطينية، وسلطة

الاحتلال. والسلطان، كأبي سلطة كانت، مهياًة لاقتراف انتهاكات لحقوق الإنسان. وإن كان المركز يؤمن بأن الحقوق لا تتجزأ، وأن انتهاك هذه الحقوق يؤدي إلى نتيجة واحدة، إلا أنه كان يعي تماماً تفاصيل بيئة التعليم في فلسطين، والعوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة في هذه البيئة. لذا فكان من واجبه أن يتحلى بالموضوعية والصبر عند تعامله مع هذه الانتهاكات، ويميز بين الانتهاكات التي تقتربها السلطة المحتلة، وتلك التي تقتربها السلطة الوطنية. ويعالج كلاً منها بأسلوب خاص، لكن دون الانتقاص من قيمة الحق نفسه.

خلال تنفيذ هذا المشروع، سعى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان إلى توسيع دائرة المستفيدين من هذا المشروع، ومن غيره من المشاريع. وحرص على الاستماع منهم مباشرة حول المشاكل التي تعترض طريقهم، أو تلك التي تواجههم بشكل عام، وتلك التي تواجه جزءاً منهم بشكل خاص. ففي الوقت الذي كان فيه المركز يستمع إلى احتياجات هذه الفئات بشكل عام، كان يستمع إلى احتياجات الفئات الأقل حظاً من غيرها، ويركز على احتياجاتها الخاصة، التي تعتبر حقاً من حقوقها الأساسية. فعلى سبيل المثال، تناول المشروع، سواء من خلال النشرة أو من خلال الندوات وورش العمل، المشاكل التي يواجهها الطلبة الجامعيون بشكل عام، ولكنه أيضاً تناول المشاكل التي يواجهها الطلبة الجامعيون من ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص، وسلط الضوء عليها، وأعلنها على الملأ، وطالب بعلاجها. لقد تم ذلك من خلال التأكيد على أن تلك المطالب حقوق من حقوق هذه الفئات، وليس مئةً من أحد عليهم.

خلال تنفيذ هذا المشروع، سعى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان إلى التركيز على فلسفة "دمقرطة" التعليم في فلسطين، من خلال السعي لترويج الأفكار والرؤى القادرة، دون غيرها، على إحداث تغيير جوهري، ليس في الكتاب المدرسي أو الجامعي، وحسب، وإنما في النظام التعليمي الفلسطيني برمته. لقد طرح المركز، من خلال النشرة، مجموعة من الآراء الجريئة حول النظام التعليمي في فلسطين، وهدف من ذلك طرح تشغيل نقاش هادف حولها، بهدف بلورة مجموعة من الأفكار والرؤى القادرة على خدمة أهداف التطوير المنشودة.

خلال تنفيذ هذا المشروع، سعى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان إلى المساهمة في إرساء مجموعة من القواعد السلوكية في صفوف الطلبة المستهدفين، وذلك من خلال استخدام أساليب الحوار البناء القائم على حرية الرأي والتعبير، وقبول الآخر، والتسامح. إن تعميم هذه القواعد، والتدريب عليها، والعمل على ترسيخها داخل المجتمع الفلسطيني، سوف يساهم في تهيئة بيئة محيطة تساعد على إحداث تغيير جوهري في بنية الفكر الفلسطيني برمته، وإن كان هذا يحتاج إلى عمل تراكمي، متواصل.

نحن، سواء في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، أو في نشرة تعليم حر، لا نزعج أننا أجبنا على الأسئلة التي طرحناها، أو طرحت علينا، في بداية عملنا في هذا المشروع. إلا أننا نستطيع الزعم، وبقدر كبير من الاطمئنان، أننا أجبنا على أسئلة وتساؤلات كثيرة، وتمكنا من التأسيس لنشرة تتناول قضايا الحقوق التعليمية، وتبش، بجرأة وموضوعية، مختلف القضايا الإشكالية في هذا المضمار، دون تحيز إلا للحقيقة، التي لا نزعج أننا نمتلكها لوحدها.

من خلال متابعتنا لردود الفعل، سواء من قبل الفئة المستهدفة بشكل مباشر، أو من قبل المهتمين بشأن التعليم في بلادنا، حول هذه النشرة، وحول مشروع مناصرة الحقوق التعليمية، لمسنا مدى الحاجة للاستمرار فيه، وهذا الأمل يراودنا، حتى نتمكن من مواصلة طريقنا الذي بدأناه في هذا المضمار.

في النهاية، نحن ندرك تماماً أن ما حققناه من نجاح في تنفيذ هذا المشروع، كان ثمرة جهد مشترك قام به القائمون على تنفيذ هذا المشروع. تقاطع هذا الجهد مع الجهد الذي بذله أعضاء مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، لإسناد القائمين على تنفيذ المشروع في كل عمل طلبوه، أو احتاجوا إليه. كما وتقاطع مع الجهد الذي قدمه المشاركون، من مدربين ومدربين ومنظمين ومضيفين لنا في المواقع التي عملنا فيها. ولولا الدعم الذي قدمته ممثلية إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لما كان لهذا المشروع أن يرى النور، وينفذ بهذه الكفاءة.

لجميع نقول شكراً

## المنبر القانوني لحرية التعليم

مراد الفارس

انطلاقاً من حرص مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ووعيه لأهمية الحقوق التعليمية في فلسطين تقدم المركز قبل سنة بخطوة رائدة، عندما تبنى منبراً خاصاً لدعم ومناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين. وقد تم رصد العديد من الانتهاكات التي تعرض لها قطاع التعليم في فلسطين، وقام بدراسة وبحث أسباب وخلفيات هذه الانتهاكات وعمل على وضع التوصيات العلمية والمنهجية والقانونية اللازمة للمساعدة في حل الإشكاليات المحيطة بهذا القطاع الهام. كما وتم تنظيم أنشطة تدريبية وحلقات نقاش شارك فيه الفئات المستهدفة بمختلف مستوياتها. واستند المركز في عمله هذا إلى المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الشأن، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي، والاتفاقيات المتعلقة بالطفل والمرأة، ومعاهدات وإعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وقد قام المركز إضافة لإصداره نشرة شهرية ركزت على الإشكاليات التي أحاطت بقطاع التعليم في فلسطين بتوفير دائرة قانونية تعتبر بمثابة المنبر لتلقي الشكاوي والاستفسارات من الجمهور بواسطة الهاتف والبريد العادي والإلكتروني لمتابعة القضايا المثارة بهذا الشأن. وقد وصل الدائرة القانونية العديد من القضايا ومنها:

- شكاوى بخصوص الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون في قطاع التعليم والطلبة في فلسطين، وقد تم التعامل معها ومعالجتها من منظور القوانين والأنظمة المحلية ذات العلاقة وكذلك وفق معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً.
- انتهاكات لبعض الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية وقد تم مخاطبة الجهات المعنية بذلك للوقوف على مثل هذه الانتهاكات.
- استفسارات حول الواقع النقابي للعاملين والطلبة، على حد سواء، وفحص مدى التزام إدارات الجامعات والكتل النقابية والطلابية فيها بالقوانين الداخلية المنظمة لعملها، وبمبادئ الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التعليم، والحق في التنظيم النقابي.
- كذلك قامت الدائرة بتقديم قراءات قانونية وإنسانية للتشريعات الفلسطينية والقوانين ذات العلاقة والمعمول بها في فلسطين، وذلك من خلال الوقوف على مدى استجابتها لحاجات المجتمع الفلسطيني، وتطابقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والعمل باتجاه تطوير القوانين المعمول بها، وسن تشريعات جديدة في

المجالات التي تفتقد للتشريع، بما في ذلك القوانين المنظمة للعملية التعليمية، وللعاملين والمتقاعدين.

وفي الوقت الذي شارف فيه هذا المشروع على الانتهاء فإننا ندرك بأن القيمة العملية لهذا المنبر كانت مفيدة وساعدت على نشر الوعي وتجسيد وتقوية الحقوق التعليمية في فلسطين بالرغم من الاوضاع الاستثنائية التي نعيشها في فلسطين من حصار وظروف سياسية صعبة ونقص في القوانين وعدم الجدية في تنفيذها.

وقد كان لهذا المنبر الأثر الإيجابي في مساعدة ضحايا انتهاكات الحقوق التعليمية والنقابية وذلك من خلال تقديم المساعدة القانونية لهم، ومخاطبة الجهات المعنية بذلك.

ونضيف بأن هذه النشرة كانت صوتاً صادقاً لضحايا انتهاكات الحقوق التعليمية، ومنبراً لنقاش كافة القضايا الملحة والضرورية التي تتعلق بالقضايا والحقوق التعليمية.

وبرأيي إنه لمن المفيد استمرار هذا المشروع وعدم الاكتفاء بسنة واحدة لما فيه من فائدة عملية أوجدت الاطار القانوني والعملي السليم للتعامل مع مثل هذه الانتهاكات .

## هذا الجهد

من بعيد، تبدو نشرة "تعليم حر" وكأنها نشرة صغيرة الحجم، لا يعدو العمل في التفكير بموضوعاتها، وكتابتها، وتحريرها وإعدادها للطباعة، وطباعتها، ومن ثم توزيعها، إلا أياماً معدودات. وبالتالي قد يبدو الجهد المبذول فيها جهداً متواضعاً. الأمر قد يبدو هكذا لدى بعض القراء الأعزاء، إلا أن الحقيقة كانت واقعياً غير ذلك.

قبل الشروع في تنفيذ مشروع مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين، الذي نفذه المركز بدعم من ممثلية إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، والنشرة جزء منه، عمل مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان على تشكيل هيئة تحرير مهنية لإنجاز النشرة، وفق الشروط المهنية المتعارف عليها، محلياً، عربياً ودولياً. كما وحدد المركز، ومن ثم هيئة التحرير، الخطوط العامة للقضايا التي سنتناولها النشرة في كل عدد من أعدادها، ومرجعيتها القانونية والحقوقية، ورؤاها في هذه القضايا.

إن المركز، وهيئة تحرير النشرة، الذين يؤمنون بمبدأ الحق في حرية الرأي والتعبير، ويكافحون لأجل تعميمه في ثقافة المجتمع، حرصوا منذ البداية على أن تتسع صفحات النشرة لكافة الآراء، شريطة أن لا تتعارض مع المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وما عدا ذلك، فإن النشرة كانت محل ترحيب بما يكتبون. كما وحرصوا على تقديم مادة، وطرح قضية، وكتابة رأي، يحتمون عقل القارئ به، بل ويسترشدون برأي هذا العقل وفكره، أينما سنحت الفرصة لذلك.

كان للتعاون المشترك، وطريقة العمل الجماعي التي عملت بها إدارة المركز وهيئة التحرير، الفضل أيضاً في إنجاح هذه التجربة، التي نعتز جميعنا بها. إنها تجربة ستظل ماثلة في أذهاننا، سواء كانت هذه نهايتها، أو نقطة بداية جديدة لها.

## قتل محاضر جامعي

سميح محسن

بعنوان كهذا، تُختَزَلُ حياة الإنسان الفلسطيني، ويتحول الحديث عنه من فعل المضارع، إلى الفعل الماضي. ورغم أن لا مخاطر بعد الموت يمكن للمرء الذهاب إليه عنوة، أو عن طيب خاطر، أن يفكر بها، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي البغيض يحرص على أن يكون مماتنا، كما هي حياتنا، محفوفة بالمخاطر. لذا، لا ضير إذا حرصنا على التقليل من مخاطر ما بعد موتنا، قبل أن نموت، أو نُموّت.

في الثالث والعشرين من نيسان (أبريل) الماضي، قتلت عصابات دولة الاحتلال الإسرائيلي المحاضر الجامعي الفلسطيني ياسر محمد أحمد أبو ليمون، 33 عاماً؛ من قرية طولوزة، شمال نابلس؛ بدم بارد. وزعمت أنه وقع في كمين نصبته بينما كان ضمن مجموعة من المسلحين الفلسطينيين !!

الناطق العسكري الإسرائيلي الذي ابتدع الحكاية قد يكون استخف بها في لحظة صياغته لها، إلا أنه وبعدها رمى بها في وجه الإعلام الرسمي الإسرائيلي لترويجها، وقام الأخير بترويجها، صدقها، تطبيقاً للمثل القائل بذلك.

قد يُفهمُ أن لصق صفة المسلح بالشهيد أبو ليمون هي مخاطر ما بعد الممات التي نتحدث عنها، وهي بالفعل كذلك. لا لأننا ننكر على هذا الشهيد أو غيره من أبناء الشعب الفلسطيني حمل السلاح، والدفاع عن النفس، أو من أجل درء العدوان، وهذا عمل مشروع كفلته لنا القوانين الدولية، ولكن لتشير إلى سلسلة الأكاذيب التي يسوقها الإعلام الرسمي الإسرائيلي، التابع للناطق العسكري الإسرائيلي، في مثل هذه القضايا، ويظل هناك من يصدقها.

الشهيد ياسر أبو ليمون ليس أول الفلسطيني الذي تقتلهم قوات الاحتلال الإسرائيلي بدم بارد، وتصيغ حولهم روايتها المغرقة بالكذب والدجل والتضليل حتى القرف. ولن يكون آخر الفلسطينيين الذين يقتلون، وتصاغ حولهم رواية ما.

• الشهيد ياسر أبو ليمون محاضر جامعي، قتل بدم بارد، سواء اتفق الرواة على دقة تفاصيل الرواية، أو اختلفوا بتفصيل صغير هنا، أو هناك.

- الرجل قتل بدم بارد، سواء كان ذاهباً لزيارة شقيقته، أو كان ذاهباً برفقتها إلى قطعة أرض تقع على أطراف القرية.
- الرجل قتل بدم بارد، سواء أصيب بعيار ناري واحد، أو عدة أعيرة نارية.
- الرجل قتل بدم بارد، سواء كان عمره اثنين وثلاثين عاماً، أو ثلاثة وثلاثين عاماً.

المهم في الروايات، وإن تعددت، أنها أجمعت على صحة الاسم، وصدق الواقعة، وكذب المزاعم الإسرائيلية حول ظروف القتل.

في روايتهم المضللة، ذكر الإسرائيليون أن الشهيد المذكور كان مطلوباً لقوات الاحتلال. ونسي الراوي الإسرائيلي أن يذكر عدد حواجز الإذلال والمهانة التي تقيمها قواته الحربية في كل زاوية من زوايا الضفة الغربية، تلك الحواجز التي كان لا يمر عبرها، لا الشهيد أبو ليمون، ولا غيره، دون أن ينال قسطاً وافراً من التدقيق، والفحص الأمني. فإذا كانت الرواية الإسرائيلية صحيحة، على الراوي، كما على قائده، أن يتفحص الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المعمول بها على الحواجز العسكرية. وعليه أن يتفحص آليات عمل كمبيوتر "الشباك"، أو مدى قدرة الجنود الروس والأثيوبيين وغيرهم من جنود "جيش الدفاع الإسرائيلي" على قراءة الأسماء العربية باللغة العبرية عند قراءتها للفاحص القابع داخل غرفته في تل أبيب، أو داخل إحدى المستوطنات.

المهم في الأمر، كم من الناس يصدقون هذه الرواية، وكم من الناس لا يصدقونها، في هذا الزمن القائم على قاعدة غير قاعدة العدل.



## نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

- [ورشة عمل حول حقوق المرأة في المواثيق الدولية](#)
- [ورشة عمل حول الحقوق الاجتماعية للمرأة](#)
- [ورشة عمل حول الحقوق السياسية للمرأة](#)

---

### • ورشة عمل حول حقوق المرأة في المواثيق الدولية

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون والتنسيق مع عدد من المؤسسات التي تعنى في شؤون المرأة، بمقره في مدينة رام الله، ورشة عمل حول (حقوق المرأة في المواثيق الدولية).

في بداية الورشة، التي نظمها المركز يوم الخميس الموافق 2004/4/1، استعرض الباحث جبريل محمد التطور التاريخي لحقوق المرأة في المواثيق الدولية. وأشار إلى اهتمام المركز بقضايا مناصرة حقوق المرأة، وذلك من خلال مشاريعه المختلفة في هذا الشأن.

وحضر الورشة الشيخ خميس عابدة، مدير عام الوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والشيخ جمال بواطنة، مفتي رام الله والبيرة، اللذان شجدا على أسبقية الإسلام في تناول حقوق المرأة. وخلال الورشة، التي حضرها عدد من المهتمين، دار نقاش حول هذه الحقوق من وجهات نظر مختلفة.

### • ورشة عمل حول الحقوق الاجتماعية للمرأة

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون والتنسيق مع العديد من المؤسسات التي تعنى في شؤون المرأة في قرية قطننة، ورشة عمل حول (الحقوق الاجتماعية للمرأة). شاركت في الورشة التي نظمها المركز يوم الخميس الموافق 2004/4/8، العديد من المؤسسات، وحضرها العديد من أئمة وخطباء المساجد في قرى شمال غرب القدس، والعديد من النساء.

افتتح الورشة الباحث أمجد البطة، الذي استعرض الحقوق الاجتماعية للمرأة في المواثيق الدولية. وأشار إلى اهتمام مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بمناصرة حقوق المرأة، وذلك من خلال مشاريع المركز المختلفة. وقد أكد المشاركون على

أهمية العمل على برامج تثقيف وتوعية مجتمعية تسهم في الحد من النظرة المجتمعية التقليدية، والسلوكيات الاجتماعية التي تتغذى من بعض العادات والتقاليد التي تعزز من دونية المرأة لكونها أنثى. وشدد المشاركون على الحق في توفير التعليم المدرسي للجميع، باعتباره حقاً أساسياً من الحقوق التي يجب توافرها من خلال إلزامية التعليم، والحد من التسرب، والقضاء على الأمية، وتوفير مدارس للإناث.

وعزا المشاركون أحد عوامل تسرب الفتيات من المدارس إلى الزواج المبكر، وقلّة عدد المدارس الثانوية في مناطق سكنهن، وبخاصة في الريف. وقالوا أن تسرب الفتيات يزيد كلما زادت المرحلة التعليمية. وأرجع المشاركون زيادة نسبة الأمية عند النساء إلى عدم الاهتمام بتعليمهن، هذا إلى جانب العامل الاقتصادي الصعب الذي يشكل عقبة أمام تعليم النساء، إضافة إلى قلّة التخصصات التي تفرز على أساس الجنس في المرحلة الثانوية. وأشاروا على أن إقبال الطالبات على التخصصات الأدبية يعود بالأساس إلى محدودية الخيارات أمامهن عند الخروج للعمل بعد التخرج، لذلك فهن يفضلن التخصصات الأدبية، كونهن يستطعن إكمال تعليمهن الجامعي في تخصصات تؤهلهن لأن يكن مقبولات في المجتمع، مثل المعلمة، السكرتيرة، أو في مجال العلوم الإنسانية. من هنا فهن مقيدات بعادات وتقاليد وأوضاع اقتصادية واجتماعية تجبرهن على التخصص بفروع تؤثر على نظرة المجتمع لهن، وتؤثر على أوضاعهن الأسرية. وبالتالي ليس لهن كامل الحرية في اختيار، وتحديد مستقبلهن الأكاديمي، بعكس الطلاب تماماً. هذا إلى جانب المناهج المطبقة في المدارس التي كرسّت النظرة التقليدية والدونية للمرأة، حيث لم تواكب التغيرات التي حصلت على أوضاع المرأة منذ زمن، وما زالت المناهج تعكس الأدوار النمطية لكل من الذكور والإناث في التعليم المهني، حيث تدرس الفتيات العلوم المنزلية، والخياطة، والتصنيع الغذائي، وأما الذكور فيتم تدريسهم التعليم الصناعي، والزراعي والتدريب المهني.

وطالب المشاركون بزيادة ميزانية وزارة التربية والتعليم، وتوجيهها إلى البنية التحتية للمدارس، وتحسين رواتب المعلمين.

وفي نهاية الورشة أوصى المشاركون بضرورة زيادة عدد الصفوف المدرسية للحد من مشكلة الاكتظاظ، والعمل على تجهيز المدارس بالمختبرات والاهتمام بالمكتبات والملاعب، وتهيئة الصفوف بحيث تكون ملائمة للتدريس في فصلي الشتاء والصيف.

ورفع إلزامية التعليم، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق قانون إلزامية التعليم. والعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة الفلسطينية في المناهج. والاهتمام بجانب الإرشاد التربوي والاجتماعي، وتدريب المرشدين الاجتماعيين والتعاون مع المؤسسات الأهلية والحكومية. والعمل على برامج التوعية من خلال وسائل الإعلام لرفع مكانة المرأة. ورفع سن الزواج، والحق في اختيار الزوج والزوجة، وحماية للأسرة.

#### • ورشة عمل حول الحقوق السياسية للمرأة

وفي يوم الخميس الموافق 2004/4/15، نظم المركز، بالتعاون والتنسيق مع العديد من المؤسسات التي تعنى في شؤون المرأة في مقره في مدينة رام الله، ورشة عمل حول (الحقوق السياسية للمرأة)، شاركت فيها العديد من المؤسسات. افتتح الورشة الباحث أمجد البطة، الذي استعرض الحقوق السياسية للمرأة في الموائيق الدولية. وأشار إلى اهتمام مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بمناصرة حقوق المرأة، وذلك من خلال مشاريع المركز المختلفة. وأوضح أن موضوع المشاركة السياسية للمرأة يكتسب أهمية خاصة في هذه المرحلة بالذات.

حضر الورشة العديد ممثلي المؤسسات، والعديد من النساء. وأكد المشاركون على أهمية مشاركة المرأة باعتبارها تشكل نصف المجتمع، وأن مشاركتها السياسية واجبة، إضافة إلى ضرورة تحقيق المساواة كإحدى الركائز الأساسية للديمقراطية، من أجل تحقيق التنمية الشاملة في مجتمعنا، والتي لا يمكن تحقيقها بدون ضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار.

وشدد المشاركون على إحداث التنمية التي تتعلق بضرورة إحداث تغيير في المفاهيم الاجتماعية الخاصة بالتنشئة الاجتماعية للطفل، ذكراً كان أم أنثى. وأكدوا على أن أحد مقومات ذلك هي المشاركة الفاعلة للمرأة في وضع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، حيث تكون المرأة مشاركة في وضع الرؤى والبرامج الكفيلة بالنهوض بأوضاعها. وعزا المشاركون ضعف المشاركة السياسية للمرأة إلى إن المجتمع الفلسطيني في الأصل والمنشأ، ما زال مجتمعاً ذكورياً. فالإطار الثقافي والاجتماعي والحضاري المحيط بعمل المرأة يقف عائقاً، ومكبلاً لها في سعيها لانتزاع حقوقها الأساسية، بل وفي سعيها للبرهنة على إنسانيتها بالمعنى الشمولي للكلمة، أي من حيث هي مواطنة تتمتع بكامل حقوق المواطنة وواجباتها، ومن حيث كونها لاعباً رئيساً في الحياة العامة.

وفي نهاية الورشة، أوصى المشاركون بضرورة الحاجة لخطاب يتعامل مع موروث ثقافي علقت به كثير من الشوائب المتصلة بصورة المرأة ودورها. وبضرورة سن تشريعات في الأحوال المدنية وقانون

الانتخابات، وغيرها من القوانين، وتعديل بعض القوانين. وبأهمية خروج مبادرات من الأحزاب والنقابات والبلديات لضمان انتخاب المرأة في هذه المستويات القيادية. فالمرأة الحاضرة بقوة في الحزب السياسي، أو في الهيئة الإدارية للنقابة، أو في المجلس البلدي، يمكن أن تكون مرشحة قوية للانتخابات النيابية في المستقبل. وبأهمية مخاطبة المرأة في مواقعها، في الريف والمدينة والمخيم. والعمل مع وزارة التربية والتعليم ومركز المنهاج الدراسية، من أجل إغنائها، لضمان تخريج أجيال جديدة من المؤمنين بالمواطنة، التي لا تفرق بين لون أو جنس أو عقيدة أو دين أو أصل. ويتناول وسائل الإعلام لقضايا المرأة بشيء من التفصيل. وذكروا أن المرأة تشكل نصف المجتمع، لذا، فإن مشاركتها في الانتخابات واجبة. إضافة إلى ضرورة تحقيق المساواة كإحدى الركائز الأساسية للديمقراطية، من أجل تحقيق التنمية الشاملة في مجتمعنا، والتي لا يمكن تحقيقها بدون ضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. وأوصوا بضرورة إحداث تغيير في المفاهيم الاجتماعية الخاصة بالتنشئة الاجتماعية للطفل، ذكراً كان أم أنثى، وتوحيد جهود المؤسسات النسوية، والعمل على تشجيع النساء في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها، وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار والقيادة، والعمل على زيادة أعداد القيادات المجتمعات، وتمكينهن وبناء قدراتهن.

يذكر أن هذه الورشات تأتي كجزء من مشروع حقوق المرأة، الذي ينفذه المركز بدعم من مؤسسة هينرخ بل الألمانية، وينفذه المركز في منطقة وسط الضفة الغربية، ويهدف إلى تعزيز حقوق المرأة، وللخروج بنتائج وتوصيات حول الموضوعات المطروحة، بغية تضمينها في الدراسات التي ينوي المركز إصدارها حول الموضوع.

## انتهاكات

- اعتقال ستة طلاب من مدرسة يعبد الثانوية
- إصابة عدد من الطلبة على المدخل الجنوبي لمدينة طولكرم
- إصابة أحد عشر من طلبة المدارس في بلدة دورا
- إغلاق ثلاث مدارس في سيلة الظهر
- اقتحام مبنى الجمعية الخيرية الإسلامية، ومدرسة الصديق في دورا
- الاستيلاء على مبنى مديرية التربية والتعليم في بيت لاهيا شمال غزة
- إجراءات تعسفية بحق الطلبة المتجهين إلى عزون عتمة

### اعتقال ستة طلاب من مدرسة يعبد الثانوية

في حوالي الساعة الثانية فجر يوم الجمعة الموافق 2004/4/2، اقتحمت قوة عسكرية إسرائيلية، قوامها عشر سيارات جيب، بلدة يعبد، جنوب غربي مدينة جنين. دهمت القوة عدة منازل سكنية، وأجرت أعمال تفتيش وعبث بمحتوياتها. اعتقلت القوة خمسة طلاب، جميعهم في الثانوية العامة، وآباءهم، واقتادتهم إلى مركز تحقيق سالم، غربي مدينة جنين. وفي ساعات الظهر، أخلت سبيل الآباء، فيما أبقّت على اعتقال الأبناء. والطلبة المعتقلون هم كل من: محمد جميل شناعة؛ محمد بسام شريف كبها؛ ريجان شريف وليد كبها؛ محمود طاهر عمارنة؛ وعبد الحميد منير خالد أبو بكر. وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت في حوالي الساعة الحادية عشرة صباح اليوم السابق، الخميس الموافق 2004/4/1، الطالب هيثم أحمد ياسين أبو بكر.

### إصابة عدد من الطلبة على المدخل الجنوبي لمدينة طولكرم

في يوم الأحد الموافق 2004/4/4، أصيب عدد من طلاب مدرسة عبد المجيد تايه الأساسية في طولكرم بحالات اختناق، جراء إطلاق قوات الاحتلال القنابل الغازية السامة تجاه الطلبة. وأفاد شهود عيان، أن قوات الاحتلال هاجمت المدرسة المذكورة، الواقعة على المدخل الجنوبي لمدينة طولكرم، بقنابل الغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن إصابة خمسة طلاب بحالات اختناق، وتم نقلهم إلى مستشفى الشهيد الدكتور ثابت ثابت لتلقي العلاج، إضافة إلى تعطيل الدراسة في المدرسة.

### إصابة أحد عشر من طلبة المدارس في بلدة دورا

أصيب صباح يوم السبت الموافق 2004/4/10، أحد عشر طالباً من طلبة المدارس في بلدة دورا، جنوب الخليل، جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي الرصاص المعدني وقنابل الغاز المسيل للدموع تجاههم. ففي حوالي الساعة 10:30 صباحاً، اقتحمت قوة عسكرية إسرائيلية، قوامها أربع سيارات جيب، بلدة دورا، جنوب مدينة الخليل. توغلت القوة في الشارع الرئيس، وسط البلدة، وقام أفرادها بالتحرش بطلبة مدرستي صلاح الدين الثانوية والشهيد ماجد أبو شرار الأساسية. تجمهر عدد من الطلبة، ورشقوا الحجارة تجاهها. على الفور أطلق جنود الاحتلال الأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وألقوا عدة قنابل غاز تجاههم. أسفر ذلك عن إصابة ثلاثة طلبة بالأعيرة المعدنية، فيما أصيب تسعة آخرون بحالات اختناق بالغاز. وأفادت المصادر الطبية في المستشفى الأهلي في مدينة الخليل، ومركز إسعاف وطوارئ بلدية دورا، لباحث المركز، إن اثني عشر طالباً، تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والثامنة عشرة، تلقوا الإسعاف في المستشفى والمركز المذكورين. المصابون بحالات اختناق بالغاز هم: مأمون محمد كتلو؛ عيسى عبد المجيد السويطي؛ فادي محمد الشراونة؛ مهند هشام هديب؛ سائد أبو عطوان؛ صلاح بسام عمرو؛ محمد حسين عمرو؛ معتصم نادي الدرايع؛ ومحمد تيسير النمورة.

وأما المصابون بالأعيرة المعدنية فهم:

1. شاهر محمد أبو عرقوب، 15 عاماً؛ أصيب بغيار معدني في الساق اليسرى.
2. عمر محمد الدرايع، 16 عاماً؛ أصيب بغيار معدني في الفخذ الأيمن.
3. عبد العزيز محمد الرجوب، 17 عاماً؛ أصيب بغيار معدني في الظهر.

## إغلاق ثلاث مدارس في سيلة الظهر

أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي، صباح يوم الاثنين الموافق 2004/4/19، ثلاث مدارس، في بلدة سيلة الظهر، جنوب جنين، وطردت الطلبة منها. وقال محمد طاهر سلامة، مدير التربية والتعليم في منطقة قباطية، إن جنود الاحتلال، اقتحموا مدارس: سيلة الظهر الثانوية للذكور، وسيلة الظهر الثانوية للبنات، وسيلة الظهر الأساسية للبنات، دون مبرر، وأمروا المدرسين والمدرسات، والطلبة بإخلاء المدارس خلال خمس دقائق. وأوضح سلامة، أن الطلبة كانوا منتظمين في دراستهم، وأن البعض منهم كان يؤدي الامتحان، مشيراً إلى أن الجنود أبلغوا مدراء المدارس أن عملية الإغلاق ستستمر ليومين متتاليين. وأضاف مدير التربية والتعليم، أن إجراءات قوات الاحتلال غير مبررة، وتندرج في إطار عرقلة المسيرة التعليمية. من جهته، قال راغب أبو دياك، رئيس بلدية سيلة الظهر، إن هذه الإجراءات التعسفية حرمت نحو ألفي طالب وطالبة من البلدة والقرى المجاورة لها من الانتظام في دراستهم، منوهاً إلى أن قوات الاحتلال طردت في اليوم السابق أيضاً الطلبة من مدارسهم، وفرضت حظر التجول على البلدة.

## اقتحام مبنى الجمعية الخيرية الإسلامية، ومدرسة الصديق في دورا

اقتحمت قوة عسكرية تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، في حوالي الساعة الواحدة فجر يوم الثلاثاء الموافق 2004/4/20، مبنى الجمعية الخيرية الإسلامية، ومدرسة الصديق التابعة لها، في بلدة دورا، جنوب غرب مدينة الخليل. عبث أفراد القوة بمحتويات الجمعية والمدرسة، وصادروا عدداً من أجهزة الحاسوب والملفات. فضلاً عن ترويع الأطفال المقيمين في القسم الداخلي للجمعية.

وأعلن مدير الجمعية، هاشم الرجوب، أن قوة عسكرية إسرائيلية، قوامها عشر سيارات جيب وسيارة متوسطة الحجم، اقتحمت عند الساعة المذكورة مبنيي الجمعية والمدرسة المذكورتين، في حي سنجر، شرقي بلدة دورا. شرع أفراد القوة بتنفيذ أعمال تفتيش واسعة في الأقسام الإدارية والخدماتية والصفوف الدراسية، وعبثوا بمحتوياتها. وبعد أن روعوا حوالي أربعين طفلاً من الأيتام المقيمين في القسم الداخلي للمدرسة، أقدموا على مصادرة عدد من أجهزة الحاسوب والملفات والوسائل التعليمية، الخاصة بإدارة المدرسة والطلاب، بما في ذلك العديد من الوسائل التربوية الخاصة بالطلاب، وأعمالهم التي كانوا يقومون بإنجازها ضمن نشاطاتهم اللامنهجية. الجدير ذكره أن قوات الاحتلال تواصل إغلاق المبنى الرئيسي للجمعية الخيرية في دورا بالشمع الأحمر منذ تاريخ 2003/3/24.

## الاستيلاء على مبنى مديرية التربية والتعليم في بيت لاهيا شمال غزة

استولت قوات الاحتلال الإسرائيلي، في ساعات فجر يوم الأربعاء الموافق 2004/4/21، على مبنى مديرية التربية والتعليم، قرب مدينة الشيخ زايد، شمالي قطاع غزة. وذكر شهود عيان، إن تلك القوات اعتلت سطح المبنى بعد أن احتلته، وحولته إلى نقطة عسكرية، وشرعت بإطلاق النار بكثافة وبشكل عشوائي تجاه المنازل السكنية، وكل ما هو متحرك في المنطقة.

وفي وقت متزامن، جرّفت قوات الاحتلال السور الخارجي لمركز تأهيل المعاقين، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، قرب مدينة الشيخ زايد. وذكر شهود عيان، إن عدداً من الجرافات المدرّعة شرعت بتجريف سور المبنى المذكور، والذي ما زال قيد الإنشاء.

## إجراءات تعسفية بحق الطلبة المتجهين إلى عزون عتمة

شدد جنود الاحتلال المتمركزون على البوابة المقامة في جدار الفصل العنصري، مقابل قرية عزون عتمة، في محافظة قلقيلية، من إجراءاتهم التعسفية بحق طلبة المدرسة المشتركة لبلدتي بيت أمين، وعزون عتمة الواقعة داخل البوابة، حيث يقوم جنود الاحتلال بتفتيش حقائب التلاميذ الذين يعبرون البوابة وبشكل دقيق. يذكر أن بلدة عزون عتمة أصبحت معزولة بالكامل بعد إقامة جدار الفصل والضم العنصري في أراضي البلدة والمحافظة. وكانت قوات الاحتلال أقامت منذ أكثر من عام بوابة حديدية وبرجاً للمراقبة على مدخل البلدة الوحيد، ولا يسمح جنود الاحتلال لغير سكان البلدة أو حملة التصاريح التي تصدرها، من دخولها.



## (متفرقات)

- على خلفية جريمة قتل المحاضر الجامعي أبو ليمون
- جامعة نيويورك تدعو لمقاطعة الأكاديميات الإسرائيلية
- نتائج المسح الوطني لعمل الأطفال

### على خلفية جريمة قتل المحاضر الجامعي أبو ليمون

مركز رام الله يدعو جامعات العالم لتفعيل مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية

في أحدث جرائم حربها ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي محاضراً جامعياً في قرية طولوزة، شمالي مدينة نابلس، بدم بارد. زعمت تلك القوات أنها رصدت تحركات ثلاثة مواطنين فلسطينيين تدعي أنهم من المطلوبين لها على خلفية انتمائهم لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وعندما شاهدتهم مسلحين أطلقت النار تجاههم، وقتلت أحدهم، وهو المحاضر الجامعي ياسر محمد أحمد أبو ليمون، 33 عاماً.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، واستناداً للمعلومات التي حصل عليها من عدة مصادر محايدة، ولتحقيقات العديد من مراكز حقوق الإنسان الفلسطينية، يؤكد أن قوات الاحتلال قتلت المواطن أبو ليمون بدم بارد. كما أن المذكور لم يكن مسلحاً ساعة إطلاق النار عليه، وهو غير معروف بانتمائه السياسية، فضلاً عن كونه برفقة إحدى شقيقاته، ولم يكن برفقة أحد غيرها في تلك الساعة. إن المواطن المذكور كان يسافر يومياً عبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية، ولو كان مطلوباً لتم اعتقاله كغيره من مئات المدنيين الفلسطينيين الذين يعتقلون على تلك الحواجز.

واستناداً لتلك المعلومات والتحقيقات، ففي حوالي الساعة العاشرة صباح يوم الجمعة الموافق 2004/4/23، توجه المحاضر الجامعي ياسر محمد أحمد أبو ليمون، 33 عاماً؛ من قرية طولوزة، شمالي نابلس، ترافقه شقيقته سمر، 30 عاماً، من منزل عائلتهما في القرية، إلى قطعة أرض مملوكة للعائلة، على مسافة أربعمئة متر من الجهة الشمالية للمنزل. قطع المذكوران نصف المسافة تقريباً، ففوجئاً بفتح النار تجاههما من بين أشجار الزيتون، مسافة حوالي سبعين متراً. أسفر ذلك عن إصابته بأربعة أعيرة نارية في مختلف أنحاء الجسم، وسقط أرضاً. هرعت عدة نساء لتقديم العون له، إلا أنه كان لفظ أنفاسه الأخيرة. بعد حوالي ثلاثين دقيقة من اقتراف الجريمة، اقتحمت قوة عسكرية إسرائيلية القرية، وحاصرت الحارة الشمالية منها. في وقت لاحق، تبين أن مطلق النار من وحدات المستعربين في جيش الاحتلال.

حُمِّلَ الجثمان في سيارة خاصة تعود ملكيتها للمواطن حكمت عطية محمود ياسين، لنقله إلى المستشفى. أثناء سير المذكور على طريق طولوزة – ياصيد، أوقفته قوات الاحتلال، واحتجزت الجثمان، ووضعته على رصيف الشارع حتى الساعة 1:45، حيث سمحت لسيارة تابعة لإسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني بنقله إلى مستشفى رفيديا في نابلس. الجدير ذكره أن الشهيد أبو ليون كان محاضراً جامعياً في جامعتي القدس المفتوحة؛ والعربية الأمريكية.

المركز يدين هذه الجريمة بشدة، ويدعو المجتمع الدولي، وبخاصة المنظمات الدولية المعنية بالحقوق التعليمية والأكاديمية والثقافية والجامعات، لإدانة هذه الجريمة البشعة. كما ويدعو المركز تفعيل الجهود الرامية لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، احتجاجاً على ممارسات حكومتهم ضد الشعب الفلسطيني، وكتبها لحرّيات التعليم الأكاديمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوسيع الكفاح ضد الممارسات الإسرائيلية تجاه المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية.

### جامعة نيويورك تدعو لمقاطعة الأكاديميات الإسرائيلية

أعلنت جامعة نيويورك، مقاطعتها للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، احتجاجاً على ممارسات حكومتهم ضد الشعب الفلسطيني، وكتبها لحرّيات التعليم الأكاديمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. ودعت الجامعة في بيان لها، نشرته على موقعها على الإنترنت، كل المناصرين لهذه الخطوة إلى الانضمام إلى البيان، وتوسيع الكفاح ضد الممارسات الإسرائيلية تجاه المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية. وضمت قائمة الموقعين على العريضة بروفيسورات من الولايات المتحدة؛ كندا؛ بريطانيا؛ فرنسا؛ تشيلي؛ سويسرا؛ بلجيكا؛ إيطاليا؛ إسبانيا؛ اليونان؛ أيرلندا؛ سكوتلندا؛ النرويج؛ مصر؛ لبنان؛ استراليا؛ اليابان؛ الأرجنتين؛ جنوب أفريقيا؛ البحرين؛ الإمارات العربية المتحدة؛ فلسطين؛ إسرائيل؛ وغيرها من الدول.

### نتائج المسح الوطني لعمل الأطفال

أظهرت نتائج المسح الوطني لعمل الأطفال، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء، أن 47.4% من الأطفال المشمولين بالمسح، يرغبون بالدراسة فقط، مقابل 24.9% يرغبون بالعمل فقط، في حين بلغت نسبة الذين يرغبون بالدراسة والعمل في آن واحد 18.3%، بينما أفاد 7.9% بأنهم يرغبون بالانتظام بالدراسة والعمل فقط في العطل الصيفية.

وبينت النتائج أن نسبة الأطفال الذين تركوا المدارس في الضفة الغربية بلغت 3.0%، بينما بلغت 2.3% في قطاع غزة، ويعود ترك المدرسة إلى عدة أسباب من أهمها عدم الرغبة بالدراسة بنسبة 32.9% من مجموع الأطفال الذين تركوا المدرسة، ويليه سوء الوضع الاقتصادي للأسرة بنسبة 10.5%. وفيما يتعلق برأي أسر الأطفال العاملين حول تأثير ترك الطفل للعمل على وضع الأسرة الاقتصادي، فقد أشارت النتائج إلى أن 25.8% من الأسر التي لديها أطفال عاملون أن مستواها المعيشي سينخفض في حال ترك الطفل العمل، مقابل 50.9% من الأسر لن يتأثر وضعها الاقتصادي في حال توقف أطفالها عن العمل. وأظهرت النتائج أن 61.7% من أسر الأطفال العاملين يفضلون أن يتفرغ أبناؤهم للدراسة فقط و18.0% يفضلون لأبنائهم التفرغ للعمل فقط، في حين بلغت نسبة الأسر التي ترغب بأن يجمع أطفالها بين العمل والدراسة في آن واحد 8.4%. من ناحية أخرى، أشارت النتائج إلى أن 71.4% من أسر الأطفال غير العاملين يفضلون أن يستمر أطفالهم بالتعليم فقط.

الجدير ذكره أن الجهاز المركزي للإحصاء أعلن عن نتائج المسح الوطني لعمل الأطفال بتاريخ 2004/4/4. استند المسح إلى عينة عشوائية بلغت 10,334 أسرة في الأراضي الفلسطينية منها 8,603 أسرة لديها طفل واحد على الأقل (5-17 سنة) تمت مقابلتها في الفترة الواقعة ما بين 1-10-2004 و5-3-2004.

## احتجاز رئيس جامعة القدس مخالف للقانون الدولي

وفي إطار الاستهداف العمد للمؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك التعليمية منها، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ساعات صباح يوم الأربعاء الموافق 2004/4/28، مباني جامعة القدس في ضاحية بيت حنينا، واعتقلت الدكتور سري نسيبة، رئيس الجامعة، واقتادته معها إلى أحد مراكز شرطة الاحتلال. وقبل إخلاء سبيله، بعد توقيعه كفالة مالية، احتجزته لعدة ساعات، وحققت معه حول توظيفه أربعة مواطنين فلسطينيين، من سكان الضفة الغربية، في الجامعة.

استناداً للمعلومات التي حصل عليها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ففي حوالي الساعة 8:30 صباح اليوم المذكور أعلاه، اقتحمت وحدة من "قوات حرس الحدود" في جيش الاحتلال الإسرائيلي، الحرم الجامعي التابع لجامعة القدس، في ضاحية بيت حنينا، شمالي المدينة. تزامنت عملية الاقتحام مع وصول رئيس الجامعة، د. سري نسيبة، 54 عاماً؛ إلى الحرم الجامعي للالتحاق بدوامه. فور دخوله في سيارته إلى داخل حرم الجامعة، أرغمه أفراد الوحدة على التوقف. بعد التدقيق في بطاقة هويته للتأكد من شخصية، اقتيد د. نسيبة إلى مركز شرطة "عطروت"؛ مطار قلنديا؛ شمال مدينة القدس، للتحقيق معه. جرى التحقيق معه حول توظيف أربعة مواطنين فلسطينيين من سكان الضفة الغربية، لا يملكون تصاريح دخول إلى إسرائيل، في الجامعة. وفي ساعات الظهر أخلى سبيله بعد التوقيع على كفالة مالية. الجدير ذكره أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تطبق القوانين الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية، ولا تسمح للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بالدخول إليها، إلا بعد حصولهم على تصاريح تخولهم الدخول إلى إسرائيل.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يدين بشدة قيام قوات الاحتلال باقتحام حرم جامعة القدس في بيت حنينا، واعتقال رئيس الجامعة، والتحقيق معه بعد توقيفه لعدة ساعات. المركز وإذ يؤكد على أن ما أقدمت عليه قوات الاحتلال يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني الذي لا يعترف بضم أراضي الغير بالقوة المسلحة، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على مبدأ الحق في التعليم، فإنه يدعو المؤسسات الأكاديمية في دول العالم على إدانة هذا الانتهاك، ويجدد دعوته لها بمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، حتى تضغط على حكومتها، وتجبرها على وقف سلسلة اعتداءاتها على المؤسسات التعليمية الفلسطينية.

## التربية والمستقبل

علي خليل حمد

ليس الاقتناع بأهمية التربية أمرا يحتاج إلى بيان، فالعبارات التي نتحدث عن ذلك أكثر من أن تحصى، وكذلك حال من يرددون تلك العبارات حول تمجيد التربية والتعليم، ولكن المهم حقا هو عن أي تربية وتعليم يتحدث هؤلاء الأشخاص وتلك العبارات؟

إذا كانت التربية تعني فيما تعنيه التكيف مع الواقع الذي يعيشه الإنسان في المستقبل، والإسهام في إعادة بناء هذا الواقع أيضا، فإن أول اعتبار ينبغي الاستناد إليه هو الصورة العامة المتوقعة لعالم الغد، والمؤثرات الفاعلة فيه بوجه خاص.

ما من شك في أن عالم الغد سيكون مختلفا اختلافا أساسيا عن العالم الذي نعرفه اليوم، ويشهد على صحة ذلك، التطورات المتلاحقة التي عرفتها العقود الأخيرة في مختلف البلدان؛ ومن ثم يصبح من الواجب العمل على بناء مستقبل إنساني جديد، تقوم فيه التربية بدور أساسي، وهذا يفرض عليها بوجه خاص أن تعيد النظر في شكل تنظيمها للمعرفة أو أن تمحو الحواجز التقليدية التي تقوم بين ميادين المعرفة المختلفة، ليحل محلها التواصل والتفاعل، والدفع في اتجاه سعادة الإنسان وتقديمه.

### خصائص التربية

يمكننا إعادة طرح المسألة السابقة على نحو أكثر تحديدا وذلك كما يلي: ما هي الخصائص المميزة لتربية المستقبل؟

يرى عبد الله عبد الدايم أن جوهر تربية المستقبل يكمن في امتلاك الاستعداد لمواجهة كل طارئ جديد، وذلك من خلال العناصر الآتية:

- التعلم الذاتي، الذي يعتمد على قابلية الإنسان لأن يتعلم لا أن يكون متعلما وحسب.
- التربية المستمرة الدائمة طوال الحياة.
- الاهتمام بتكوين المواقف النفسية والاتجاهات والمهارات اللازمة للتكيف مع أي طارئ في المستقبل.

• امتلاك المواقف السليمة من العلم والمعرفة، ومن ذلك:

تعلم الشك، وتعلم النسبية، وتعلم النظرة المستقلة، وإدراك تضامن العلوم والمعارف والاختصاصات تضامنا عميقا.

- إدراك أن وضع الإنسان ومصيره لا بد أن يكون أساسا لأي تعليم مستقبلي، أي في عالم سعيد، وعادل، لكل إنسان حيثما كان.
- تكوين روح الخلق والإبداع.
- إن أمثل النظم التربوية في المستقبل هو أكثرها مرونة بحيث يحمل في بنيته وفي محتواه بذور تجديده.

### التغيير والتحديات:

إن تعرف التحديات التي يواجهها النظام التربوي في القرن الحادي والعشرين هو المنطلق الأساسي في عملية التغيير والتحديث، ولكن المهم وبالدرجة نفسها، وربما بقدر أكبر، هو القائمون على هذا التغيير، وألا يصدق عليهم المثل القائل: طيبب يداوي الناس وهو مريض!

والواقع أن النظام التربوي هو نظام محافظ بطبعه، وأن رجالات التربية في الوطن العربي بوجه خاص - يؤثرون في معظم الأحيان الاحتماء بالقديم؛ وربما كان أكبر التحديات المقاومة للتجديد في الوطن العربي هو عدم توافر عدد كاف من أصحاب الكفاءات التربوية، القادرة على تحقيق المعالجة التجديدية القائمة على العلم في مختلف المجالات التربوية، مثل: التخطيط التربوي، والإدارة التربوية، وتطوير المناهج، والبحث العلمي، وإعداد المدرسين، وقياس التحصيل التربوي، ومعالجة المشكلات ذات الصلة بهذه المجالات وغيرها.

إن تشخيص الواقع التربوي في الوطن العربي يبين بجلاء أن التعليم الذي يعيشه المتعلم سنوات طوالا من حياته إنما يعمل على تهيئته لأن يكون مستهلكا للنتاج المادي والفكري الذي يصنعه الآخرون، وفي أفضل الأحوال لأن يسهم في هذا النتاج خارج وطنه وبلده لتزداد الهوة الحضارية عمقا بين المجتمع العربي والمجتمعات المتقدمة، وهو أمر مروع غير محدود الضرر بل يرسخ عبودية الأجيال في الحاضر والمستقبل معا، ووقوفها موقف العاجز المستسلم إزاء التغيرات الهائلة التي تسم القرن الحالي، وأهمها:

- التغيير الكبير في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.
- التغيير الكبير في عالم الاقتصاد والمال، بسيادة النزعة الاقتصادية الليبرالية، وحرية السوق، وإضعاف دور الدولة، واتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسية.
- التغيير الاجتماعي المتسارع نتيجة لتعرض الثقافات المحلية لتأثير العولمة.
- سيطرة النزعة الاستهلاكية، وانحصار شعار النجاح في الإنسان الاقتصادي.
- توسع الهوة الفاصلة بين الدول المتخلفة (النامية) والدول المتقدمة.
- غياب روح التضامن والتكافل بين البشر.

## ما العمل؟

إن البيئة التربوية لا توجد مستقلة وبمعزل عن البيئة الاقتصادية والبيئة السياسية وغيرهما من البيئات المجتمعية، وإنما تقوم بينها وبين تلك البيئات علاقة جدلية قوية، ومن المهم أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند التفكير في التطوير التربوي لوقف التدهور الحالي أولاً، واستهلال التحرك إلى الأمام ثانياً، ويعني هذا أن تسهم البيئات المجتمعية الأخرى إسهاماً إيجابياً في عوامل التجديد التربوي وإجراء ته من جهة، وأن تسود القيم والاتجاهات الداعمة للتجديد في البيئة التربوية بمختلف عناصرها من جهة أخرى.

ينبغي أن تسود القيم والاتجاهات والمواقف الملائمة لعصر العلم والتكنولوجيا، وعلى رأسها امتلاك روح المسؤولية، والقدرة على الحوار، والتعاون، وإتقان العمل المشترك، وتنمية روح الاستقلال والقدرة على العطاء الذاتي، وتنمية الروح الجمالية الفنية، وتعهد طاقات الإبداع، وامتلاك القدرة على الإدارة والتنظيم والتخطيط والبحث والدراسة.

وأخيراً وليس آخراً تستلزم هذه النهضة التربوية دراسة مجددة لتراثنا العربي الإسلامي، الذي عانى أشد المعاناة من سوء الفهم والإهمال، في قرون التخلف والاستبداد؛ وقد بلور عبد الله عبد الدايم الدراسة المطلوبة بقوله:

«ليست مهمة التربية والتعليم تكوين جيل يتغنى بثقافته العربية الإسلامية، أو يجيد حفظ أصولها ومتونها، بل مهمتها تكوين فكر نقدي حر، قادر على أن يترجم الثقافة العربية الإسلامية إلى لغة العصر، وبالتالي على بناء مركب ثقافي جديد قوامه الفهم الحي للثقافة العربية الإسلامية وقيمها

ودورها. ولا يعني هذا مجرد إضافة هذه الثقافة وأصولها وتاريخها وحضارتها إلى المنهاج الدراسي بل أن تقوم لحمة متكاملة بينها في شتى وجوهها الخلقية والفكرية والعلمية وبين ما يتلقاه المتعلم من مصادر العلوم الحديثة والمعرفة الحديثة، المسألة ليست مسألة ضم ومزج، بل مسألة تفاعل وتأليف."

عن كتاب

الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية

عبد الله عبد الدايم



## تعليم حر

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

العدد العاشر، نيسان 2004

هيئة التحرير

علي خليل حمد

سميح محسن

زياد عثمان

### المحتويات:

- هذه التجربة ..... هيئة التحرير
- هذا الجهد ..... كلمة التحرير
- المنبر القانوني لحرية التعليم ..... مراد الفارس
- نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان .....
- قتل محاضر جامعي ..... سميح محسن
- احتجاج رئيس جامعة القدس مخالف للقانون الدولي ..... بيان صحفي
- التربية والمستقبل ..... علي خليل حمد
- إطلالة على حاجات التطور والتحديث في مكتبتنا ..... علي طوقان
- تعليم حر: دروس وواجبات ..... إياد دويكات
- انتهاكات .....
- متفرقات .....

—

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

بدعم من الممثلة الأيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية